

## تَنْبِيهِ الْأُمَّةِ وَتَنْزِيهِ الْمَلَّةِ

قراءة: **لينا السقر**<sup>(١)</sup>

### ملخص

انطلاقاً من أهميّة إدارة الأمور وفق الشريعة الإسلاميّة، سنقرأ لكم كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» للشيخ الفضيل (محمد حسين النائيني)؛ حيث يستعرض الكتاب مفهوم السلطة والحكم في الإسلام، مُركّزاً على العدالة والمساواة بوصفهما أساسين للحكم العادل، ويناقد كيفية تجنّب الاستبداد وحماية حقوق الشعب وفقاً للمبادئ الشرعيّة، ويبرز دور الشورى والإمامة في بناء نظام سياسي قائم على العدالة.

يتناول الكتاب كذلك الشبهات التي تروجها الأنظمة الاستبداديّة؛ إذ يربط بعض بين الاستبداد والدين، أو يروجون لمفاهيم مغلوبة عن المساواة والشورى. ومن ثمّ، يقدّم الكاتب تفصيلاً دقيقاً لهذه المفاهيم، موضّحاً ضرورة وجود دستور يحمي حقوق الأفراد ويحدّ من تغول السلطة. كما يناقش الكتاب دور الممثّلين في العمل السياسي، مشدّداً على وجوب انتخابهم وفق معايير شرعيّة ومهنيّة دقيقة.

**الكلمات المفتاحية:** السلطة، الإسلام، الحرّيّة، المساواة، الشورى، المغالطات، الحكم، العدالة السياسيّة، الإمامة، الولاية.

## Reading a Book



## Awakening Nation, Purifying Faith

Ms. Lina Al-Saqar <sup>(1)</sup>

## Abstract

Driven by a conviction regarding the importance of governing societal affairs in accordance with the Islamic worldview, we undertake in this reading an examination of the book “Awakening Nation, Purifying Faith” [Tanbih al-Ummah wa Tanzih al-Millah] by Sheikh Mohammad Hussein al-Na’ini. In this work, the author explores the concepts of authority and governance within Islam, placing particular emphasis on justice and equality as the twin pillars of sound governance. Furthermore, he discusses mechanisms for liberation from tyranny and for the protection of the people’s rights, grounding these principles in Islamic law (Shari’ah). The book also highlights the pivotal role of (consultation) [Shura] in establishing a just political order. Additionally, the book addresses and refutes the misconceptions often propagated by authoritarian regimes, specifically, the arbitrary attempts by some to conflate tyranny with religion, or to disseminate erroneous notions regarding the nature of “Shura” and equality. Consequently, the author presents a systematic rebuttal to these claims, asserting the imperative for a constitution that safeguards individual rights and curtails the potential for the abuse of power, while simultaneously underscoring the role of representatives in the political process and the necessity of selecting them based on rigorous religious and professional criteria.

## Keywords:

Power, Islam, Freedom, Equality, Consultation (Shura), Fallacies, Governance, Political Justice, Imamate, Al-Wilayah [Authority].

---

1 - Translator - Syria.

### بطاقة الكتاب

عنوان الكتاب: تنبيه الأمة وتنزيه الملة.

مؤلف الكتاب: الشيخ محمد حسين النائيني.

دار النشر: مكتبة الإسكندرية.

سنة النشر: عام ٢٠١٢ م.

عدد الصفحات: ٣٠٦.

اللغة الأصلية للكتاب: اللغة الفارسية.

ترجمه للعربية: عبد المحسن آل نجف.

### مقدمة

يعدّ موضوع السلطة والحكم في الإسلام من القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً عبر العصور؛ حيث يُنظر إليه بوصفه أحد أبعاد العدالة الاجتماعية والسياسية في الدين الإسلامي. يعكس هذا الكتاب أهمية فهم كيفية نشوء السلطة وشرعيتها في إطار المبادئ الإسلامية، وكيفية تفعيل تلك المبادئ في تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الأمة. ففي الإسلام، ليس الهدف من السلطة مجرد الحكم والهيمنة بل ضمان حقوق الشعب وإقامة العدل وحماية المصلحة العامة بعيداً عن الاستبداد والتسلط. كما يستعرض جوانب جوهرية في الحكم الإسلامي تنطلق من العدالة

والمساواة، وتسلط الضوء على ضرورة مقاومة الاستبداد وحماية حقوق الشعوب استناداً إلى المبادئ الشرعية. كما يركّز النصّ على مفاهيم سياسيّة محوريّة في إطار الشريعة، مثل الإمامة، والشورى، والولاية، مؤكّداً أنّ السلطة يجب أن تكون في يد الأمة، وأن تركز على مبادئ العدالة والمساواة بين الجميع. ويناقش الكاتب أيضاً الشبهات والمغالطات التي يروّجها الطغاة لتبرير استبدادهم، وكيفية توظيف الدين باعتباره غطاءً لأنظمتهم الظالمة، مشدّداً على أهميّة الشورى في الحكم ودور المجتهدين في ضمان العدالة السياسيّة. كما يتناول التحديات التي تواجه تطبيق الشريعة، مؤكّداً على وجوب تجنّب الظلم، وأنّ أيّ تغيير سياسي يجب أن يتحقّق ضمن أطر شرعيّة وقانونيّة تحفظ مصلحة الأمة. ويخلص الكاتب إلى كيفية تفكيك الأوهام التي تروّجها الأنظمة الاستبداديّة، مشدّداً على أن الشورى والعدالة هما الركيزتان الرئيسيتان لبناء نظام سياسي إسلامي مستقر وعادل.

## عرض الكتاب

يتناول هذا الكتاب في فصوله المتعدّدة أسس الحكم الإسلامي من خلال تسليط الضوء على مفاهيم مثل الشورى، والإمامة، والعدالة، ويظهر كيف يمكن لهذه المفاهيم أن تُفعل في النظام السياسي الإسلامي لتحقيق توازن بين الحقوق والواجبات. كما يناقش الكاتب تحوّل السلطة إلى الاستبداد عندما يجري تركيزها في يد فرد أو مجموعة بعينها، مستشهداً بتجارب تاريخيّة مثلما حدث مع (معاوية)، ويؤكّد على أنّ السلطان يجب أن يكون اختياراً شرعياً لا مجال فيه للأهواء الشخصية أو الفساد. في الفصل الأول، يسلط الضوء على حقيقة السلطة المزعومة في الدين الإسلامي ويعرض كيفية تحوّل السلطة إلى استبداد عندما تُستأثر بيد فئة معيّنة، ما يهدّد العدالة والمساواة في المجتمع. ويبيّن أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً وقائماً على الشريعة ولا يتخذ قراراته استناداً إلى الرغبات الشخصية.

أما الفصل الثاني، فيتناول وظيفة المسلمين السياسيّة في عصر الغيبة، مبرزاً ضرورة تمسك الأمة بالشرع وتجنّب الظلم والاستبداد، مع التشديد على ضرورة الحفاظ على الحكم الإسلامي العادل الذي يعمل لصالح الأمة، خاصّة في ظلّ غياب الإمام المنتظر عليه السلام. وفي الفصل الثالث،

يطرح الكاتب تساؤلات عن وجود بديل للحكم الدستوري في الإسلام، مُناقشاً ضرورة الشورى ومبادئها في الحكم الإسلامي ودورها المحوري في تحقيق العدالة وحماية الحقوق. يبرز هنا أهمية تكوين هيئات استشارية متخصصة للمساعدة في تطبيق القوانين وفقاً للمبادئ الشرعية، مؤكداً على دور هذه الهيئات في حماية الأمة من الفساد وضمان الشفافية.

كما يؤكد الفصل الرابع على رفض اتخاذ الدين غطاءً للاستبداد أو ذريعة لتبرير الظلم. كما يوضح ضرورة إرساء نظام دستوري قائم على العدالة والمساواة، مع الفصل بين التشريع الشرعي والتنظيم السياسي لضمان الحقوق. ويتناول الفصل تنفيذ أربع مغالطات شائعة لتصحيح المفاهيم المتعلقة بالحكم العادل والدستوري، وهي: ربط الاستبداد بالدين، ومفهوم المساواة، وتدوين الدستور، وإنشاء مجلس الشورى والهيئة الرقابية.

ويوضح الفصل الخامس شروط مشروعية تدخل نواب الأمة في الشؤون السياسية، مؤكداً ضرورة استناد ذلك إلى إذن من المجتهدين العدول. كما يشدد على تحلي النواب بصفات النزاهة والإمام بالشؤون السياسية، مع تجنب أي مصالح شخصية. ويتناول النص وظائف المندوبين السياسيين في عصر الغيبة، مبرزاً أهمية ضبط الخراج وتنظيم موارد الدولة؛ حماية للإسلام واستقراراً للنظام. ويختتم بالتأكيد على ضرورة شرعية هذا التدخل لضمان العدالة وصور الحقوق، مع التشديد على أهمية الوعي الجماعي ومناهضة الاستبداد والجهل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

تستعرض هذه الفصول مجتمعة مفاهيم أساس في الإسلام تتعلق بالحكم والسياسة، وتطرح حلولاً عملية لضمان تحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات الإسلامية، مع التزام تام بالمبادئ الشرعية التي لا تسمح بالانزلاق نحو الاستبداد أو الفساد.

## الفصل الأول: حقيقة السلطة المزعومة في الدين الإسلامي

يعتمد الحكم الإسلامي على العدالة والمساواة، ويؤكد على ضرورة مقاومة الاستبداد وحماية حقوق الشعب وفقاً للمبادئ الشرعية. كما تبرز أهمية السلطة التي تكون في يد الشعب وتستند إلى العدالة الإنسانية والمساواة بين الجميع.

يستشهد الكاتب في هذا الفصل بحديثٍ نبويٍّ يوضح كيفية تحول السلطة إلى استبداد عندما تركز السلطة في يد فرد أو مجموعة معينة، مثلما حدث في التاريخ مع معاوية. كما يناقش فكرة الإمامة باعتبارها ضرورة لإقامة العدل وحماية الأمة من الاستبداد، ويؤكد على أن الإمام يجب أن يكون معصوماً، ولا يمكن أن يتخذ القرارات السياسية بناءً على الهوى الشخصي. وتتطرق أيضاً إلى أهمية الحفاظ على السلطة الإسلامية وتوحيد الأمة تحت راية العدل، مشيرة إلى أن السلطة يجب أن تكون متوافقة مع الكتاب والسنة وأن تكون متاحة لأهل الحل والعقد. كما يجري التأكيد على أن الحاكم يجب أن يكون مختاراً وفقاً للشرع، وأنه إذا كان الحاكم مستبداً وعاصياً، فلا يجوز الخروج عليه إلا إذا تجاوز الحدود الشرعية.

### الفصل الثاني: وظيفة المسلمين السياسية في عصر الغيبة

يستعرض الكاتب في هذا الفصل من الكتاب قضايا جوهرية تتصل بمفهوم السلطة والولاية في الإسلام، مسلطاً الضوء على المبادئ الناظمة للحكم في النظام الإسلامي. ويؤكد على ضرورة أن يجري تداول السلطة وفق الأطر الشرعية والقانونية، محذراً من مغبة الاستبداد والظلم. كما يرى الكاتب أن السلطة في المنظور الإسلامي أمانة عظيمة تفرض على الحاكم الالتزام بالشرعية ورعاية مصالح الأمة، وموضحاً أن أي انتقال غير مشروع للسلطة أو احتكارها من قبل أفراد أو فئات محددة يُفضي حتماً إلى الظلم ويقوّض دعائم العدل الاجتماعي والسياسي في المجتمع. يوضح الكاتب أن السلطة في الإسلام ليست أداةً للهيمنة أو التسلّط على رقاب الناس بل هي وسيلة لإقامة العدالة وصون حقوق الأفراد والمجتمع. لذا، ينبغي أن توكل السلطة لمن يلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية، ويعمل على تحقيق مصلحة الأمة دون انحراف عن مبادئها. كما يرى أن التغيير في السلطة ضرورة ملحة، شريطة أن يجري وفق الآليات الشرعية المعتمدة، كشورى أهل الحل والعقد، ضماناً لثبات النظام الإسلامي وتحقيقه للعدالة الاجتماعية والسياسية بعيداً عن الفساد أو الطغيان. وفي ما يتصل بمفهوم الحكم الإسلامي العادل، يلفت الكاتب الانتباه إلى أهمية تفعيل الشريعة في شتى جوانب الحياة، مؤكداً على أن الحاكم ينبغي أن يتحلّى بالحكمة والعقلانية، وأن ينزه حكمه عن الاستبداد والظلم. كما يشير إلى أن الإمام المنتظر عليه السلام يمثل

نموذج الحكم العادل الذي يطبق الشريعة كلياً، ومشدداً على ضرورة أن يجسد الحاكم في كل العصور قيم العدالة الإسلامية ويتصدى للظلم بصورة كافية.

يُبرز أيضاً أهمية وحدة الأمة الإسلامية في سبيل تحقيق العدالة والاستقلال السياسي، محذراً من أن تفككها يوهن قوتها، ويفتح الباب أمام الفساد والظلم، ما يعيق قدرتها على إرساء دعائم العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ويشدد الكاتب على ضرورة تماسك الأمة وتمسكها بالمبادئ الإسلامية؛ صوناً لاستقلالها وحماية لسيادتها من التدخلات الخارجية. كما ينبّه إلى وجوب مراعاة التحولات السياسية للقيم الإسلامية الجوهرية، مؤكداً أن أي تغيير غير مشروع للسلطة يتنافى مع هذه القيم، ويفضي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي. لذا، يخلص الكاتب إلى أن التغيير السياسي في المنظور الإسلامي هو عملية محكومة بالشرعية، وتستند إلى المبادئ التي تضمن تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.

### الفصل الثالث: هل يوجد بديل عن الحكم الدستوري؟ وهل الحكم الدستوري خال من الإشكال؟

يستعرض هذا الفصل موضوعات الحكم الدستوري في الإسلام وأبعاده السياسية، متسائلاً عن إمكانية وجود بديل لهذا النظام. ويناقش الكاتب اعتماد الحكم الإسلامي على مبدأ الشورى استناداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ومشدداً على أهمية التمسك بهما في الشأن السياسي. كما يوضح كيف أسهم التزام الصحابة بهذه المبادئ في إرساء دعائم الدولة الإسلامية، ويبرز دور الخلافة في حماية حقوق المواطنين وتطبيق الشورى لتعزيز العدالة.

يتناول الكاتب -أيضاً- موضوعات تتصل بالسياسة الإسلامية وضرورة الشورى في الحكم، مستهلاً حديثه بأهمية الشورى وأثرها في بناء الأمة، مستنداً إلى ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. كما يشدد على ضرورة التزام السلطة الحاكمة بالمبادئ الإسلامية، مع الموازنة بين الشورى وحماية الحقوق العامة. وتؤكد الصفحات على أهمية تعيين الحاكم وفق الضوابط الشرعية، بوصف الشورى صماماً أماناً لضمان العدالة وتجنب الاستبداد. كما يبرز الكاتب ضرورة اختيار حاكم يتسم بالحكمة والقدرة الروحية والعقلية، ويسعى دوماً لتحقيق مصالح الأمة بعيداً عن الظلم.

ومن ناحية ثانية، يناقش أهمية تشكيل هيئة استشارية متخصصة لتنظيم الشؤون السياسية والدستورية، بما يضمن إرساء قواعد الحكم العادل وصون حقوق الأمة في إطار من الشورى. كما يؤكد على ضرورة أن تستند السلطة الحاكمة إلى ضوابط شرعية تفرض الشفافية والرقابة الصارمة للحيلولة دون انتهاك الحريات، مبرزاً دور هذه الهيئة في مساعدة السلطات التنفيذية على تطبيق القوانين وفقاً للدستور. وتتولى الهيئة مهام المتابعة والرقابة لضمان اتساق التشريعات مع مبادئ الشورى وحقوق المواطنين، ما يعزز فاعلية النظام السياسي في الدولة الإسلامية. مضافاً إلى ذلك، يشدد النص على ضرورة تعيين المسؤولين بناءً على الكفاءة والاختصاص لضمان تطبيق القانون ومنع التجاوزات، مع الحفاظ على توازن دقيق بين السلطة التنفيذية ومجلس الشورى لترسيخ العدالة والمساواة بين أفراد الأمة ومنع الاستبداد.

يشرح الكاتب مسؤوليَّة الهيئات الحاكمة في إرساء العدالة والحفاظ على النظام العام، مؤكداً أن ذلك يجب أن يجري وفقاً للمبادئ الإسلامية التي تعزز حماية حقوق الأفراد وتحقيق المساواة بين المواطنين. كما يشدد على ضرورة صياغة القوانين بعناية استناداً إلى مبدأ الشورى؛ بوصفه ركيزة أساس في النظام السياسي الإسلامي؛ حيث يضطلع الحكام بدور محوري في ضمان تطبيق العدالة بشفافية وفاعلية. فالشورى ليست مجرد وسيلة للتشاور بل أداة حيوية لتمثيل أطياف المجتمع كافة في صنع القرار، ما يحول دون تركُّز السلطة في يد فئة محدودة. ويُسلط النص الضوء على أهمية مراقبة أداء المسؤولين ومساءلتهم أمام الشعب، لضمان عدم استغلال السلطة أو تجاوز الحدود، داعياً إلى إخضاع السلطة التنفيذية للمحاسبة المستمرة وفق المعايير الشرعية، مع التزام واضح بحماية الحقوق العامة؛ إذ يلزم الإسلام الحكام بمسؤولية خلقية تجاه الأمة، ويشجّع على بناء بيئة قانونية تحمي الأفراد من الاستبداد. وينتقد الكاتب بشدة الابتعاد عن هذه المبادئ، مستنداً إلى نصوص قرآنية تُدين الفساد وتدعو للتمسك بالقيم العليا، وحثاً على اقتفاء نهج النبي ﷺ في معالجة الشؤون العامة؛ حيث كان دائم الحرص على حماية الأمة من الظلم، مؤكداً أن الحاكم ينبغي أن يكون نموذجاً للنزاهة والعدل. هذه المبادئ هي الركيزة لأي نظام سياسي إسلامي يطمح لتحقيق العدالة الشاملة وحماية الحقوق، وضمان استقرار الأمة وازدهارها بعيداً عن أي مهددات لوحدة المجتمع.

## الفصل الرابع: الشبهات التي أثيرت عن الحكم الدستوري

ينتقد الفصل الأوهام والشبهات التي خلقها الاستبداد الديني والسياسي، مؤكداً على أنها أدوات استخدمت لترسيخ سلطة الطغاة وتغييب وعي الشعوب، ويرى أن مواجهتها تستوجب الإعراض عنها مع تصحيح المفاهيم الدينية. ويشدد على أن السلطة العادلة تقوم على الحرية والمساواة، وتستند إلى الشورى وتحديد الصلاحيات بدلاً من الاستبداد. كما يفند المغالطة الأولى التي تربط الاستبداد بالدين، موضّحاً أن جوهره يكمن في سلب إرادة الشعوب وفرض الهيمنة عليها، ما يولّد صراعاً مستمراً بين الحكّام والمحكومين. إنّ تطّلع الشعوب إلى الحرية هو فطرة وهبة إلهية، والصراع الدائر ليس دينياً بطبيعته بل هو نضال للتحرّر من الظلم، مع التأكيد على ضرورة وعي الشعوب بحقوقها وعدم الانخداع بالاستبداد الذي يتخذ من الدين غطاءً له. تتناول المغالطة الثانية مفهوم المساواة بوصفه ركيزة للسياسة الإسلامية والحكم العادل، موضّحاً أن المقصود ليس تماثل الناس في الصفات أو القدرات أو حتى المسؤوليات بل هو تطبيق الأحكام والقوانين على الجميع دون محاباة أو تمييز، سواء في الحقوق المدنية أم في تنفيذ التشريعات. ويؤكد الكاتب أنّ هذا المبدأ يحمي المجتمع من الاستبداد واحتكار السلطة والموارد، مشدداً على أنّ المساواة ضرورة عقلية وشرعية تتفق عليها الأمم، وليست مغالطة كما يروج بعض. كما يشدد على ضرورة اتساق الدستور والقوانين مع الشريعة في تفعيل هذا المبدأ، بحيث تطبّق الأحكام بتجرد من الأهواء والمصالح الشخصية؛ فالمساواة هي روح العدالة، وأساس استقرار الأمة وازدهارها. كما يؤكد على أنّ تفاوت الأمم في التطبيق السياسي يرجع إلى عدم ملاءمة قوانينها لأحكام الشريعة، لا إلى ادّعاء التزامها بمعايير عدالة أو مساواة مغلوطة. ويشدد الكاتب على أنّ المساواة الحقيقية تقتضي عدم التمييز بين الناس في تطبيق الأحكام، مع صون العدالة ومنع استغلال السلطة للتلاعب بالقوانين، دون إلغاء التفاوت الطبيعي بين طبقات المجتمع في القدرات والواجبات. كما يشير إلى أنّ القوانين العامة غايتها ضبط مهام المسؤولين وتنظيم تصرفاتهم دون التدخل في الأحكام الشرعية التفصيلية المتعلقة بالعبادات والمعاملات والحدود؛ معتبراً أنّ محاولة تفسير المساواة باعتبارها أداة لإلغاء الفوارق بين الناس أو التدخل في الأحكام الشرعية مغالطة مغرّضة. وخلاصة القول إنّ المساواة تعني تطبيق الحقوق والقوانين

على الجميع بعدل ودون محاباة، باعتبارها ركيزة للنظام الصالح، وإنَّ الشبهات المثارة عنها ليست إلا وليدة الهوى والطمع، لا نقصاً في جوهر المبدأ ذاته.

يوضح الكاتب -أيضاً- المغالطة الثالثة المتصلة بتدوين الدستور أو القانون الأساس، وهي الاعتقاد الخاطيء بأنَّ كتابة دستور في بلد إسلامي تُعدُّ بدعة دينية، أو أنَّ الالتزام به ومحاسبة المخالفين له يندرج ضمن ذلك. ويبيِّن الكاتب أنَّ هذا التصوّر يستند إلى سوء فهم لمفهومى البدعة والتشريع؛ فالتشريع الإلهي مقتصر على أحكام الله وشرعه، بينما يمثل الدستور وتنظيم الشؤون الاجتماعية والسياسية إجراءً عملياً لضبط أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، وحماية الشعب من الاستبداد، دون أن يعني ذلك ادعاءً بنسبتها إلى الشرع أو معارضتها للدين. ويؤكد أنَّ الدستور لا يهدف إلى مناقضة الشريعة أو التدخل في العبادات والمعاملات بل هو أداة لضمان تنفيذ القوانين بعدالة ومنع التجاوزات. ويختتم الكاتب بالإشارة إلى أنَّ هذه المغالطة نابعة من الهوى وسوء الفهم، مؤكداً اتفاق العلماء والمجددين على ضرورة تدوين القانون لضمان محاسبة المسؤولين وحماية الحقوق العامة، مع الفصل التام بين ذلك وبين الأحكام الشرعية التي تظلُّ ضمن اختصاص الفقهاء والمجتهدين. أما المغالطة الرابعة، يبيِّن الكاتب أنَّها تتعلق بإنشاء مجلس شورى وطني وهيئة رقابية على السلطة، موضّحاً كيف سعى أعوان الظلم لتشويه هذه الفكرة؛ لكونها وسيلة عملية لتقييد الحاكم ومنع استبداده. ويردُّ الكاتب على الادعاء بأنَّ تدخل الشعب أو ممثليه في الحكم يعدُّ تعدياً على مقام الإمام أو الولاية الشرعية، مؤكداً على أنَّ هذا تصوّر خاطيء في ظلَّ غياب الحكم الشرعي الكامل ووجود سلطة مغتصبة، ما يوجب على الشعب مراقبتها والحدَّ من تجاوزاتها. كما يفند الكاتب شبهة حصر هذه المهام في الفقهاء، مبيِّناً أنَّ إدارة شؤون المجتمع، وإن كانت من الأمور الحسينية، لكن للشعب حق المشاركة والرقابة عبر انتخاب ممثلين؛ استناداً إلى مبدأ الشورى، وحق المواطن في دفع الضرائب، وواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويؤكد على أنَّ عجز الفقهاء عن القيام بهذه المهام لا يسقطها، بل تنتقل المسؤولية إلى عامة الناس، ما يجعل النظام الدستوري والانتخابات ضرورة لتحقيق العدالة وتقييد السلطة. ويخلص الكاتب إلى أنَّ تأسيس مجلس شورى وهيئة رقابية، بإشراف أو إذن من الفقهاء، هو الحلّ الواقعي لمنع

الاستبداد وضمان إدارة عادلة للدولة، واصفاً الاعتراضات على ذلك بأنها شبهات واهية لا تصمد أمام التحليل.

لا يقف الاستبداد والظلم عند حد بل يسعى دائماً إلى تقويض الأسس الدستورية والقانونية الضامنة للعدالة والحرية. وفي مسعى مستمر للتضليل، تُستغل مفاهيم كالشرعية والدين لشرعنة الطغيان وإثارة الفتن؛ حيث تُبرر الممارسات الظالمة بتأويلات دينية منحرفة، ما يسيء للمذهب ويفتت وحدة المسلمين. كما يحذّر الكاتب من الاستغلال غير المسؤول للعلم والسلطة الذي يؤدي إلى تضليل الشعوب وتدمير المجتمعات، فضلاً عن تسييس الدين لخدمة مصالح الظالمين.

### الفصل الخامس: صحة تدخل النواب وبيان وظائفهم وشرائط مشروعيتها

يوضح الكاتب في هذا الفصل شروط صحة تدخل نواب الأمة في الشؤون السياسية ومشروعيتها، مشيراً إلى أنّ أهمها يتمثل في الحصول على إذن من المجتهد النافذ في الحكومة، إلى جانب ضرورة ضم المجلس الوطني لعدد من المجتهدين العدول الملمين بالواقع السياسي. كما يحدد النص الصفات الجوهرية التي يجب أن يتحلّى بها النواب، كالإحاطة العلمية بالشؤون السياسية، والتحلّي بالنزاهة والتجرد من الأغراض الشخصية، والغيرة على الدين والوطن. ويشدّد الكاتب على ضرورة التزام المنتخبين بحماية حقوق الشعب واستقلال الدولة الإسلامية، مؤكّداً أهميّة اختيارهم وفق هذه المعايير بعيداً عن المصالح الضيقة أو المحسوبة. ويختتم النص بالتأكيد على وعي الناخبين من المتدينين والوطنيين، وضرورة تحصين العملية الانتخابية من الخداع والتأثيرات الخارجية، لضمان إيصال من يملكون الأهلية اللازمة لخدمة الأمة وتحقيق مصالحها العليا.

يتناول الكاتب أيضاً وظائف المندوبين السياسيين في عصر الغيبة، مُسلطاً الضوء على أهميّة ضبط الخراج وتنظيم موارد الدولة ومصارفها. ويشير إلى أنّ استقرار النظام وحماية الإسلام يتطلبان تشكيل قوى داخلية لحماية الحدود والثغور، مؤكّداً على أنّ صلاح الخراج هو ركيزة صلاح الأمة. يستند هذا الطرح إلى السيرة النبوية التي قامت على التوزيع العادل للأموال بين

المسلمين والمعاهدين وفق قدراتهم الماليّة. وفي العصر الحالي، ونظراً لتعدّد تحديد الأراضي الخراجيّة المفتوحة بدقّة، ينبغي إدارة الأموال بعيداً عن أيدي الطواغيت وناهبي الثروات، مع الالتزام بمبدأ التوزيع العادل الذي أرسته السيرة النبويّة. كما يشترط الكاتب ضمن النص توجيه الخراج نحو المصارف التي تخدم استقرار البلاد وتنميتها، كالتعليم والموارد اللازمة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي، مع التشديد على ضرورة محاربة الفساد وحماية المال العام من أي استغلال طائفي أو فئوي.

من ناحية ثانية، تبرز خطبة نقلها الإمام علي (عليه السلام) طبيعة العلاقة التبادليّة بين الحاكم والرعيّة، مؤكّدة على أن صلاح المجتمع مرهونٌ بوفاء كل طرف بحقوق الآخر؛ فمتى التزم الوالي بواجباته تجاه الرعيّة، وأدّت الرعيّة حقوقها تجاه الوالي، ساد الاستقرار وترسّخت العدالة. كما يوضّح الإمام أنّ حقوق الله على العباد تتمثّل في الطاعة والنصيحة والتعاون لإقامة الحقّ، وهو أمر يتطلّب تضافر الجهود المشتركة، بينما يؤدّي أي ظلم أو تجاوز من أي طرف إلى شيوع الفساد ونفسيّ الفوضى. ويشير الإمام إلى أنّ بعض الوظائف الحكوميّة ثابتة بأحكام الشريعة، بينما يتأثر بعضها الآخر بمتغيّرات الزمان والمكان، مؤكّداً في الوقت ذاته أنّ أسس الحكم يجب أن تظلّ قائمة على مبادئ العدل والتعاون لضمان استقرار الأُمّة.

ختاماً، يتماشى هذا التصنيف مع الهيكل الإداري للدول الحديثة؛ إذ يمكن توزيع مختلف الوزارات والمؤسّسات ضمن هذه الطبقات. ويُعدّ هذا العهد مرجعيّة قيّمة ومصدراً ملهماً للأجيال القادمة، وفقاً لما كان يحثّ عليه (آية الله العظمى الميرزا الشيرازي). وفي النهاية، تُترك مهمّة استكمال هذه الأهداف السياسيّة للنوّاب والمجتهدين المشرفين على أعمال المجلس، بما يضمن التزامها بهذه المبادئ.

### خاتمة: قوى الاستبداد وطرق مكافحته

يُركّز النصّ في ختامه على ركيّتين للاستبداد: الجهل والاستبداد الديني. فالجهل بوصفه أصلاً لكل الشرور، يُفضي إلى ضياع حقوق الإنسان وحرّياتته، ويكرّس الخضوع للظلم والطغيان، دافعاً الأفراد لاعتناق الأوهام وقبول العبوديّة بل قد يدفع بعضاً إلى سفك الدماء واستعباد الآخرين

بدلاً من السعي لتحريرهم. أمّا الاستبداد الديني فيتمثل في استغلال قيادات غير معصومة لجهل الناس بجوهر الدين لتحقيق مآربهم الشخصية، وهو نمطٌ يربطه النصّ بممارسات (معاوية بن أبي سفيان) في تفتيت وحدة الصف وإضعاف السلطة الشرعية. كما يُبرز النصّ دور الجيش بوصفه أداة لحماية الشعب، مشيراً إلى أنّه قد يُستخدم -بفعل الجهل وتوجيهات الطغاة- ضدّ الشعب نفسه. لذا، يغدو تحرير الطاقات الشعبيّة واستعادة الحقوق المسلوبة أمراً ضرورياً عبر الوعي والتنظيم. وفي الختام، يشدّد النصّ على دور الفقهاء العدول في قيادة الأمة وفق القيم الدينيّة الرصينة، مع التأكيد على ضرورة إنفاذ القوانين بعدالة ونزاهة بعيداً عن الفساد. إجمالاً، يدعو النصّ إلى مناهضة الجهل والاستبداد بأشكالهما كافّة، مؤكّداً على أنّ الوعي الجماعي والعدالة الاجتماعيّة هما السبيل لتحقيق حياة كريمة للأمة.